

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وعنه لا يلزمه كفارة هنا .
- الثانية لو جن في الشهر كله لم يقضه على الصحيح من المذهب .
- وعنه يقضيه .
- الثالثة إذا لم يصمه لعذر أو غيره وقضاه فالصحيح من المذهب أنه يلزمه القضاء متتابعاً مواصلاً لتمته .
- وعنه له تفريقه .
- وعنه وترك مواصلته أيضاً .
- الرابعة يبني من لا يقطع عذره تتابع صوم الكفارة .
- الخامسة قوله وإن صام قبله لم يجزه .
- بلا نزاع كالصلاة .
- لكن لو كان نذره بصدقة مال جاز إخراجها قبل الوقت الذي عينه للدفع كالزكاة قاله الأصحاب .
- قال الناظم % ويجزئه فيما فيه نفع سواه % كالزكاة لنفع الخلق لا المتعبد % \$.
- قوله وإن أفطر في بعضه لغير عذر لزمه استئنافه ويكفر .
- وهو المذهب .
- جزم به الخرقى وصاحب المنور ومنتخب الآدمي .
- واختاره بن عبدوس في تذكرته .
- وقدمه في المحرر والنظم والرعايتين والفروع وغيرهم .
- وهو من مفردات المذهب .
- قال الزركشي هذه هي المشهورة واختيار الخرقى وأبي الخطاب في الهداية وابن البنا